بنك الدوحة
DOHA BANK

تقرير حوكمة الشركات

2010

بنك الدوحة
DOHA BANK

تقرير الحوكمة

نبذة عامة:

كجزء من متطلبات الالتزام بنظام حوكمة الشركات المدرجة، الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية يتوجب على بنك الدوحة كشركة مساهمة قطرية مدرجة في بورصة قطر الإفصاح عن مدى التزامه بهذا النظام، علماً بأن هيئة قطر للأسواق المالية قد تبنت في هذا النظام مبدأ الالتزام والتفسير.

وخلال الفترة الماضية، حرص بنك الدوحة على تعزيز هيكل الحوكمة من خلال توثيق ممارسات الحوكمة المتبعة، وفي حالات عدم الالتزام حرص البنك على شرح الأسباب وعلى توضيح الإجراءات المزمع اتخاذها بهدف الالتزام بها في المستقبل القريب.

يلخص هذا التقرير إجراءات الحوكمة لدى بنك الدوحة لعام 2010 وفقا لمتطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية. وقد تم إعداد هذا التقرير من قبل الإدارة العليا واعتمد من قبل رئيس مجلس الإدارة نيابة عن المجلس.

مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه:

الواجبات والمسؤوليات:

إن مجلس الإدارة هو المسؤول الأول عن البنك وعن توفير القيادة الفعالة للإشراف على مجمل الأعمال وتنميتها وتحقيق الأرباح بطريقة فعالة ومستديمة.

تم تعريف واجبات ومسؤوليات المجلس كما هي واردة في ميثاق المجلس. سيتم نشر هذه الوثيقة على المساهمين في المستقبل القريب. إن واجبات ومسؤوليات المجلس متوافقة مع متطلبات نظام الحوكمة وتغطي المجالات التالية:

- الاستراتيجية
- الحوكمة
- الالتزام
- إدارة المخاطر
- الصلاحيات وتفويضها
- التدقيق الداخلي والخارجي
- لجان المجلس
- قواعد سلوك المجلس
- هيكل المجلس
- اجتماعات المجلس
- متطلبات عضوية المجلس

تم تعريف واجبات كل عضو من أعضاء المجلس في الوصف الوظيفي الذي تم إعداده لهذا الغرض. كما يطلب من كل عضو في المجلس أن يكرس الوقت الكافي للقيام بالواجبات المطلوبة منه. إن التزام عضو مجلس الإدارة بتوفير الوقت الكافي ليس التزاماً تعاقدياً إلا أنه أمر مفهوم ومتعارف عليه من قبل جميع الأعضاء. لقد تم إعداد نموذج موحد لالتحاق العضو في مجلس الإدارة وعند الانتهاء من الصيغة النهائية لهذا النموذج سوف يوضع موضع التنفيذ في المستقبل القريب، كما سيتم أخذ توقيع كل عضو من أعضاء المجلس على هذا النموذج عند انضمامه للمجلس.

تشكيل مجلس الإدارة:

يتكون المجلس من 7 أعضاء على النحو التالي:

- رئيس مجلس الإدارة
- نائب رئيس مجلس الإدارة
- العضو المنتدب
- 4 أعضاء غير تنفيذيين

إن التشكيل الحالي للمجلس لا يتضمن أعضاء مستقلين على النحو المطلوب في النظام، ويرجع ذلك إلى أن أعضاء مجلس الإدارة الحاليين كانوا أعضاءاً بالمجلس لعدة سنوات، هذا بالإضافة إلى ظروف السوق الحالية.

نورد فيما يلي ملخص عن المؤهلات العلمية والخبرة العملية لكل عضو من أعضاء المجلس:

الشيخ فهد بن محمد بن جبر آل ثاني

- رئيس مجلس الإدارة
- تاريخ التعيين في المجلس: 3 يونيو 1996
- المؤهل العلمي/ الخبرة: خريج الأكاديمية الملكية ساندهيرست، المملكة المتحدة
- العضوية في المجالس الأخرى: عضو مجلس إدارة شركة الخليج للتأمين وإعادة التأمين التكافلي.
- الملكية: 1.81% (31 ديسمبر 2010)

السيد أحمد عبد الرحمن يوسف عبيدان

- نائب رئيس مجلس الإدارة
- تاريخ التعيين في المجلس: 20 أبريل 1982
- المؤهل العلمي/ الخبرة: مدير عام مؤسسة الواحة للتجارة والمقاولات
- الملكية: 1.82% (31 ديسمبر 2010)

الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني

- العضو المنتدب
- تاريخ التعيين في المجلس: 21 ديسمبر 1978
- المؤهل العلمي/ الخبرة: بكالوريوس هندسة مدنية، جامعة ميسوري
- العضوية في المجالس الأخرى: رئيس مجلس إدارة الشركة القطرية للصناعات التحويلية، رئيس مجلس إدارة شركة قطر وعمان للاستثمار "ممثلاً عن دولة قطر" وعضو مجلس إدارة الشركة الوطنية للإجارة.
- الملكية: 1.87% (31 ديسمبر 2010)

الشيخ عبد الله بن محمد بن جبر آل ثاني

- عضو مجلس إدارة – غير تنفيذي
- تاريخ التعيين في المجلس: 20 أبريل 1982
- العضوية في المجالس الأخرى: رئيس مجلس إدارة شركة الخليج للتأمين وإعادة التأمين التكافلي
- الملكية: 1.26% (31 ديسمبر 2010)

الشيخ عبد الله بن ناصر بن عبد الله آل ثاني

- عضو مجلس إدارة – غير تنفيذي
- تاريخ التعيين في المجلس: 3 يونيو 1996
- العضوية في المجالس الأخرى: عضو مجلس إدارة شركة الخليج للتأمين وإعادة التأمين التكافلي، مدير عام مجموعة ناصر بن عبد الله وأولاده، مدير عام شركة ناصر عبد الله التجارية
- الملكية: 1.06% (31 ديسمبر 2010)

السيد جبر بن سلطان طوار الكواري

- عضو مجلس إدارة – غير تنفيذي
- تاريخ التعيين في المجلس: 12 أبريل 1993
- المؤهل العلمي/ الخبرة: رجل أعمال
- الملكية: 1.26% (31 ديسمبر 2010)

السيد حمد محمد حمد عبد الله المانع

- عضو مجلس إدارة – غير تنفيذي
- تاريخ التعيين في المجلس: 13 أبريل 1999
- العضوية في المجالس الأخرى: نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات محمد حمد المانع، عضو مجلس إدارة الشركة القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين، عضو مجلس إدارة الشركة العربية القطرية لمنتجات الألبان، عضو مجلس إدارة شركة قطر الوطنية للملاحة والنقليات المحدودة.
- الملكية: 1.71% (31 ديسمبر 2010)

اجتماعات مجلس الإدارة:

يجتمع المجلس بناءاً على دعوة من رئيس المجلس أو بناءاً على طلب اثنين من الأعضاء على الأقل. يكون لكل اجتماع جدول أعمال يوزع على جميع الأعضاء قبل أسبوع على الأقل من تاريخ الاجتماع وذلك لأغراض التحضير للاجتماع.

وفقاً لميثاق المجلس، يجتمع المجلس ما لا يقل عن 6 مرات في العام (مرة واحدة كل شهرين على الأقل). عقد المجلس خلال عام 2010 سبع اجتماعات.

مكافآت المجلس:

اعتمد المجلس سياسة تنظم عملية صرف المكافآت والامتيازات، ومع نهاية كل عام وقبل اجتماع الجمعية العمومية يتم تقديم المكافآت المقترحة لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة إلى المساهمين من أجل مناقشتها

والموافقة عليها. إضافة إلى ذلك، يتم مراجعة الامتيازات الممنوحة إلى اعضاء المجلس من قبل مدقق الحسابات الخارجي ويتم إرسالها للسادة مصرف قطر المركزي قبل موعد الاجتماع بوقت كافٍ ومن ثم يتم عرضها على المساهمين.

مكافآت الإدارة العليا:

اعتمد المجلس سياسة تنظم عملية تقيم أداء الإدارة العليا مقابل الأهداف الاستراتيجية التي وضعت باستراتيجية البنك لمدة ثلاث سنوات. ووفقاً لنتائج تقييم الأداء والنتائج التي يحققها البنك يتم تحديد المكافآت والمزايا الإضافية. أما بالنسبة للرواتب فيوجد لدى البنك سلم رواتب معتمد من قبل المجلس.

سكرتير مجلس الإدارة:

عين المجلس السيد مختار عبد المنعم الحناوي سكرتيراً للمجلس في يوليو 2007.

السيد الحناوي حاصل على شهادة ليسانس حقوق من جامعة عين شمس منذ عام 1987 وعلى دبلوم في القانون عام 1988 ولديه أكثر من 23 عاماً من الخبرة في هذا المجال من ضمنها منصب المستشار القانوني لمجلس إدارة البنك منذ عام 2000 ويرى بنك الدوحة أن السيد الحناوي يفي بجميع متطلبات النظام المتعلقة في شغله لهذا المنصب.

يحتفظ سكرتير المجلس بجميع وثائق المجلس ويدير جميع الإجراءات المتعلقة باجتماعات المجلس ويقدم تقاريره مباشرة إلى رئيس المجلس ومع ذلك، يمكن لجميع الأعضاء الحصول على خدمات السكرتير.

تضارب المصالح واستخدام المعلومات السرية لأغراض التداول بالسهم من قبل كبار الموظفين:

وضع بنك الدوحة عدة ضوابط لمنع حدوث حالات تضارب المصالح وخاصة أن البنك اعتمد سياسة الأطراف ذات العلاقة التي سيتم تعميمها على المساهمين في المستقبل القريب. تتم الموافقة على عمليات الأطراف ذات العلاقة من قبل مجلس الإدارة على أساس ماديتها. وفقاً لقانون الشركات التجارية، إذا كان عضو المجلس لديه تضارب في المصالح لعملية ما، فإنه لا يشارك في اجتماع المجلس عند البت في تلك العملية. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن البنك قد اعتمد سياسة تضارب المصالح التي يجب الالتزام بها من قبل جميع موظفي البنك.

يتم حالياً مراقبة ورصد التداول على سهم البنك من قبل كبار الموظفين اللذين لديهم اطلاع من قبل بورصة قطر مباشرة. هذا، وقد اعتمد البنك سياسة لتداول أسهم من قبل كبار الموظفين.

قضايا المجلس الأخرى:

الاستشارات: يجوز للمجلس الحصول على استشارة أي خبير أو استشاري مستقل على نفقة البنك وينظر البنك في إضافة بند في ميثاق المجلس للسماح للأعضاء غير التنفيذيين للاستعانة بخدمات استشارية دون الحصول على موافقة رئيس مجلس الإدارة/ العضو المنتدب.

الحصول على الوثائق: كما هو محدد في ميثاق المجلس، يجب أن يكون لأعضاء المجلس حرية الوصول/الحصول الكامل والفوري على المعلومات والوثائق والسجلات المتعلقة بالبنك. كما يجب على إدارة البنك التنفيذية تزويد المجلس ولجانه بجميع الوثائق والمعلومات المطلوبة المتعلقة بقرارات المجلس.

الترشيح: أنشأ البنك نظاماً لترشيح/ تعيين أعضاء مجلس الإدارة. ووفقاً لمسؤوليات وواجبات لجنة الحوكمة والترشيح فإن اللجنة سوف تجتمع السنة المقبلة لوضع إجراءات مكتوبة في هذا الصدد.

البرنامج التعريفي للأعضاء الجدد: على الرغم من عدم تطبيق برنامج تعريفي رسمي حتى الآن، إلا أن البنك سوف يضع سياسات لحوكمة الشركات تتضمن مبادئ توجيهية وبرنامج تعريفي رسمي وتدريب رسمي لأعضاء المجلس الجدد.

الحوكمة: سيتم إطلاع المجلس على مستجدات ممارسات الحوكمة من خلال الإدارة ولجنة الحوكمة والترشيح.

إنهاء خدمات العضو: يمكن إنهاء خدمات أعضاء المجلس الذين لا يحضرون اجتماعات المجلس على أساس منتظم استناداً إلى النظام الأساسي لبنك الدوحة.

التقييم الذاتي: اعتمد المجلس النماذج والأدوات اللازمة لإجراء التقييم الذاتي السنوي الذي سيتم تطبيقه في وقت لاحق.

المكافآت: اعتمد البنك سياسة لمكافآت مجلس الإدارة وسينظر في وضع سياسة لمكافآت الإدارة التنفيذية وتقديمها إلى الجمعية العامة.

لجان المجلس: أنشأت لجان المجلس لمساعدة أعضاء المجلس على القيام بواجباتهم، حيث تم إعداد مسؤوليات وواجبات كل لجنة، كما تم توضيح واجبات وصلاحيات كل منها وفقاً لقواعد هيئة قطر للأسواق المالية وممارسات الحوكمة الرائدة.

تم إنشاء لجان المجلس الأربعة التالية:

لجنة التدقيق والمخاطر والالتزام:

العضوية: عضو مجلس إدارة غير تنفيذي (رئيساً) والعضو المنتدب (عضواً) وعضو مستقل (ليس جزءاً من المجلس.

الواجبات والمسؤوليات: اللجنة مسؤولة عن مراجعة البيانات المالية وأعمال التدقيق الداخلي والخارجي وبيئة الرقابة الداخلية والالتزام بالأنظمة والقوانين وإدارة المخاطر في البنك.

اجتمعت لجنة التدقيق والمخاطر والالتزام سبعة اجتماعات خلال عام 2010 وهي تزيد عن متطلبات الاجتماعات الربع سنوية على النحو المحدد في النظام. أشرفت اللجنة على وضع إطار عمل للكشف عن الانتهاكات وسياسة تعيين المدقق الخارجي التي تم تطويرها كجزء من دليل حوكمة الشركات.

لا يوجد للجنة أي خلافات مع المجلس خلال عام 2010.

لجنة الترشيح والحوكمة:

العضوية: العضو المنتدب (رئيساً) وعضوين من المجلس غير تنفيذيين.

الواجبات والمسؤوليات: مراجعة الترشيحات إلى عضوية مجلس الإدارة ومتابعة تطبيق هيكل حوكمة الشركات لبنك الدوحة.

لجنة السياسات والتطوير والمكافآت:

العضوية: العضو المنتدب (رئيساً) وعضوين من المجلس غير تنفيذيين.

الواجبات والمسؤوليات: المراجعة والموافقة على سياسات واستراتيجيات البنك ومراجعة إطار عمل مكافآت الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة.

اللجنة التنفيذية:

العضوية: رئيس مجلس الإدارة (رئيساً) ونائب رئيس مجلس الإدارة (عضواً) والعضو المنتدب (عضواً).

الواجبات والمسؤوليات: تقديم المساعدة إلى المجلس ومراجعة/الموافقة على التسهيلات الائتمانية ضمن السلطات المفوضة بها.

نظراً لتركيبة المجلس الحالية لم يتمكن البنك من أن يكون غالبية أعضاء اللجان من الأعضاء المستقلين في لجنة التدقيق والمخاطر والالتزام ولجنة السياسات والتطوير والمكافآت ولجنة الترشيحات والحوكمة. سوف ينظر بنك الدوحة في التغييرات في تشكيل هذه اللجان في المستقبل مع الأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الموجودة في السوق.

الرقابة الداخلية والالتزام وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي:

الرقابة الداخلية:

إن الهدف العام من إجراءات الرقابة الداخلية في البنك هي حماية الأصول ورأس المال وضمان موثوقية السجلات المالية للبنك والشركات التابعة له. اعتمد بنك الدوحة إجراءات رقابة داخلية بحيث تسمح للإدارة بالكشف عن أية أخطاء في الإجراءات أو في حفظ السجلات المالية. يتضمن إطار عمل الرقابة الداخلية في البنك على إقامة إدارات قوية للمالية والمخاطر والالتزام والتدقيق الداخلي التي تدعم إنشاء إطار عمل قوي للرقابة الداخلية.

يشرف على إطار عمل الرقابة الداخلية لجنة التدقيق والمخاطر والالتزام وتقدم إدارات التدقيق والالتزام والمخاطر تقارير دورية إلى اللجنة بشأن ما يلي:

- المخاطر الرئيسية المرتبطة بأعمال الخدمات المصرفية المتعلقة بالاستراتيجية والسمعة والالتزام والشؤون القانونية والائتمان والسيولة والسوق والمخاطر التشغيلية.
- الالتزام العام للبنك بالقواعد واللوائح
- توصيات ونتائج التدقيق الداخلي والخارجي

قامت كل من إدارات التدقيق الداخلي والالتزام والمخاطر بإعداد سياسات وإجراءات تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة/لجان المجلس.

الالتزام:

إن المسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتق دائرة الالتزام في بنك الدوحة هي مساعدة مجلس الإدارة وإدارة البنك على إدارة مخاطر الالتزام لحماية البنك من تكبد أية خسائر نتيجة لفشله في الالتزام بالقوانين. تشمل مخاطر الالتزام المخاطر القانونية والتشريعية إضافة إلى الخسائر المادية ومخاطر السمعة.

تساعد إدارة الالتزام مجلس الإدارة وإدارة البنك أيضاً على تحسين إجراءات الرقابة الداخلية التي تحد من مخاطر الالتزام ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إضافة إلى أنها تقوم بدور المنسق ما بين البنك والجهات الرقابية وإطلاع الإدارة على أية مستجدات في القوانين والأنظمة.

التدقيق الداخلي:

أنشأ البنك وظيفة التدقيق الداخلي التي يعمل فيها 15 مدققاً، والذين يقومون بشكل دوري بأعمال التدقيق المكثفة على كل من الجوانب التشغيلية والمالية على النحو المتفق عليه مع لجنة التدقيق والمخاطر والالتزام. تقدم إدارة التدقيق الداخلي تقارير دورية حول نتائج أعمالها وتوصياتها والتقدم الحاصل مقابل خطة التدقيق إلى لجنة التدقيق والمخاطر والالتزام. خلال عام 2010 صدر عن دائرة التدقيق الداخلي ما مجموعه 73 تقريراً، يتم إعدادها وفق معايير التدقيق الداخلي الصادرة من معهد المدققين الداخليين.

إدارة المخاطر:

يقوم البنك وبشكل مستمر بإجراء عمليات رصد ومراقبة لكافة أنواع المخاطر لدى جميع دوائر وفروع البنك لتحديد وتقييم وقياس وإدارة المخاطر وإصدار تقارير بشأن المخاطر التي قد تعوق تحقيق أهداف البنك والفرص المتاحة أمامه.

ويعتبر مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية هما المسؤولان في نهاية المطاف عن جميع المخاطر التي يتحملها البنك. ولذلك فهما يسعيان دائمًا إلى تحقيق التوازن بين المخاطر الملازمة للعمليات وتحقيق الإيرادات. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف فقد عيّن المجلس عددًا من المهنيين المؤهلين في هذا المجال واعتمد جميع السياسات والإجراءات التي تحكم الأنشطة المصرفية المختلفة، كما قام أيضاً بوضع سقوف للمخاطر وأطر عمل منظمة، وقام بتشكيل اللجان وحدد مسؤولياتها وصلاحياتها.

وفي هذا الإطار تم إيكال آليات العمل بإدارة المخاطر إلى فريق على درجة عالية من الخبرة والكفاءة. ويتم تنفيذ إطار الرقابة من خلال لجان إدارية مختلفة مثل لجنة الائتمان ولجنة الاستثمار ولجنة المخاطر التشغيلية ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات التي يرأسها الرئيس التنفيذي للبنك.

تقييم الرقابة الداخلية:

يتسلم مجلس الإدارة تقارير حول إطار عمل الرقابة الداخلية من الإدارة العليا ووظائف الرقابة مثل التدقيق الداخلي والالتزام وإدارة المخاطر وأن مثل هذه التقارير يتم تقييمها بواسطة المجلس لضمان أن إطار عمل الرقابة الداخلية يتم تطبيقه وفقا لصلاحيات الإدارة. ينظر مجلس الإدارة إلى أن الإجراءات الحالية المعتمدة للرقابة الداخلية من قبل المجلس والإدارة العليا تقوي عمليات بنك الدوحة.

لم تحدث انتهاكات رئيسية للرقابة أو أي خروقات للرقابة الداخلية التي أثرت أو قد تؤثر على الأداء المالي للبنك خلال 2010.

مخالفات متطلبات الإدراج:

البنك ملتزم بالقواعد والشروط التي تحكم عمليات الإفصاح والإدارج في السوق ولم يتم ارتكاب أي مخالفات في السنة المالية 2010.

التدقيق الخارجي:

يوفر التدقيق الخارجي الضمانات لتقديم صورة حقيقية وعادلة للبيانات المالية حيث يتم التوصية بتعيين المدقق الخارجي من قبل مجلس الإدارة وتوافق عليه الجمعية العمومية.

يقدم المدقق الخارجي تقاريره عن القضايا المالية الهامة وكذلك توصيات للإدارة حول الضوابط المالية المعمول بها في البنك. يتم إعداد البيانات المالية لبنك الدوحة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية وتدقيقها على أساس نصف سنوي ومراجعتها بشكل ربع سنوي. إن المدقق الخارجي الحالي للبنك هم السادة ديلويت آند توش، إحدى الشركات الأربعة الكبرى. اعتمد بنك الدوحة سياسة التناوب وفقا للوائح مصرف قطر المركزي. ويحضر المدقق الخارجي الاجتماع السنوي للجمعية العامة ويقدم إلى المساهمين تقريره عن البيانات المالية الموحدة للبنك التي يتم نشرها على موقع بورصة قطر ليطلع عليها جميع المساهمين وأصحاب المصالح.

علاقات المساهمين:

يعتبر بنك الدوحة مساهميه كأصحاب مصلحة رئيسية وقد أنشأ البنك وظيفة علاقات المساهمين وهي مسؤولة عن الرد على تساؤلات المساهمين. حالياً، يتم الاحتفاظ بتفاصيل سجل المساهمين لدى بورصة قطر، في حين أن بنك الدوحة يمكن أن يوفر معلومات عامة مثل البيانات المالية وعقد التأسيس والنظام الأساسي والقوانين الداخلية للبنك إلى مساهميه.

يسعى بنك الدوحة جاهدا لتزويد المساهمين بالبيانات الكافية لتحليل أداء البنك واتخاذ قرارات بشأن انتخابات أعضاء مجلس الإدارة ومسائل أخرى مثل أرباح الأسهم (تم اعتماد سياسة لتوزيع أرباح الأسهم). يؤكد بنك الدوحة أن اجتماعات الجمعية العمومية وآلية التصويت المعتمدة هي وفقاً لقانون الشركات التجارية.

حقوق أصحاب المصالح:

يسعى بنك الدوحة للحفاظ على معاملة منصفة وعادلة لجميع أصحاب المصالح. وفي سبيل تعزيز السلوك الأخلاقي من قبل موظفي البنك، يجب على كل موظف ان يلتزم بمبادئ المهنة الأخلاقية للبنك التي تنص على تقيد كل موظف بها. يتم التحقيق في أي انتهاكات للسلوك الأخلاقي واتخاذ الإجراءات التأديبية والتصحيحية المناسبة، علاوة على ذلك، أعد بنك الدوحة سياسة للكشف عن الانتهاكات/المخالفات بحيث يمكن للموظفين الإبلاغ عن أي مخاوف لديهم دون خوف، ويتم النظر في تلك المخاوف وعند الاقتضاء التحقيق فيها وتقديم تقارير عنها الى لجنة التدقيق والمخاطر والالتزام.

ومن الجدير بالذكر أيضا، أن البنك قد وضع إجراءات موحدة للمكافآت وأسس تقييم الموظفين وذلك من خلال اعتماد نظام لتقييم الأداء والمكافآت والامتيازات الأخرى.

بنك الدوحة
DOHA BANK

فهد بن محمد بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة